الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.17

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد روجيتشكا ..... (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٢: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

14-65988 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٢: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/69/517 و A/69/610)

١ - السيد تاكاسو (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (A/69/517)، فقال إن الأمانة العامة، والجمعية العامة، والهيئات التنظيمية اعترفت بتجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وإن توفير هذه التكنولوجيا يفتقر إلى الانسجام، كما أنها لا تفي بالغرض منها في العصر الحديث. ولكفالة مواءمة توفير هذه التكنولوجيا مع أولويات المنظمة وعملها، لا بد من الإسراع بمعالجة البيئة المجزأة بقيادة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، وتقوية أمن المعلومات، وتحديد هياكل الحوكمة بوضوح، وتحسين التوازن بين الحرية التشغيلية والرقابة المركزية، ووضع رؤية مشتركة وقيادة لهذه التكنولوجيا على نطاق الأمم المتحدة.

٢ - وأضاف قائلا إن الإدارة وضعت، بعد تقييم شامل على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية ومشاورات واسعة في الأمانة العامة، الصيغة النهائية لاستراتيجية منقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأرست الدوافع اللازمة لتحسين هذه التكنولوجيا في الأجلين القصير والطويل. وهذا ما يوجب قيام الأمم المتحدة، بغية تغيير الوضع القائم، بدعم جهود التحديث القائمة، من قبيل نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، والنظر في مزيد من الابتكار. غير أنه لا يمكن تحقيق التحول الكامل دون أسس قوية من خلال قيادة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، والحوكمة، والمساءلة، والالتزام بتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

٣ - وتابع قائلا إن الأمين العام حدد رؤيته المشتركة المتمثلة في توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل موحد عالميا لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها بنجاح. وتشمل الاستراتيجية المنقحة جميع أنشطة الأمانة العامة. وتتمثل عواملها المحركة في التحديث والتحول والابتكار وهي مدعمة بالحوكمة والقيادة والإدارة المالية المثلى. وتستند إلى نهج تدريجي يهدف إلى التأكد من أن الأمم المتحدة لديها أساس متين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستقبل القريب؛ ولذا فقد أُعدت خطة تنفيذ مفصلة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وما بعدها. ولاحظ ما يكتسيه الدور القيادي لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات من أهمية جوهرية في كفالة اتساق الهياكل المجزأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إنه يوجه جميع الأنشطة ذات الصلة بتلك التكنولوجيات ويمثل الرؤية المشتركة المبينة آنفا.

٤ - وأضاف قائلا إن الاستراتيجية ستعمل على مواءمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وتحسينها بشكل كبير من خلال تنفيذ نظام أوموجا بشكل فعال وتشغيله بسلاسة؛ وتحسين أمن المعلومات والقدرة على التكيف مع الظروف القائمة، وتحديث نظم وهياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وزيادة الخبرة والكفاءة المهنية، ما يؤدي كله إلى تحسين الجودة والكفاءة ورضا العملاء.

٥ - وأردف قائلا إن تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مجزأ غير فعال من حيث التكلفة. ورغم أن الأمين العام يعتزم كفالة تقديم هذه الخدمات بشكل يليق بالمنظمة، فإن البيئة الحالية تجعل من المستحيل وضع إطار قوي لأمن المعلومات، فعمل الأمم المتحدة يقتضي أن يضع الأمين العام الأسس الخاصة بتقديم تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات على نحو موثوق ومنسق، وقد أوجزت الاستراتيجية الإجراءات الفورية اللازم اتخاذها، بما في ذلك إنشاء مكتب موحد للخدمات أثناء تعميم نظام أوموجا.

٦ - واسترسل قائلا إن الإقرار المبكر للبيان الرفيع المستوى لجميع التوجهات العامة التي تمثلها الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية في اضطلاع الأمانة العامة بإدارة المشاريع وتحليلات الفوائد فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. ويجب اتخاذ إجراءات فورية وتدابير مبكرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لكفالة إقامة بيئة موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعالج القيود الحالية بما يؤدي إلى تحسين الخدمات ووضع هيكل للحوكمة يكون بارزا وخاضعا للمساءلة بشكل أكبر.

٧ - ورأى أن تقديم خدمات شاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون وموثوقة وكفؤة أمر أساسي وعاجل، في وقت يزداد الطلب على القوة العاملة للمنظمة، ويتصاعد التهديد لأمن المعلومات، ويمر نظام أوموجا بمرحلة مفصلية، وتعول الأمانة العامة على هذه التكنولوجيا على نحو غير مسبوق. واختتم قائلا إن من شأن الاستراتيجية أن تكفل معالجة أوجه القصور القائمة في الحال وأن تقدم، في نهاية المطاف، خدمات عالية الجودة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن للأمم المتحدة أن تفتخر بها.

٨ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/69/610)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن الصيغة المنقحة المقترحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساسا جيدا لتطوير هذه التكنولوجيا مستقبلاً في الأمم المتحدة. وهي تؤيد التوجه العام للاستراتيجية، الذي يركز على دعم عمل المنظمة، وتحديد الأولويات اللازمة خصوصا لدعم تنفيذ نظام أوموجا وتعميمه، ويقوم على نهج استشاري تشارك فيه جميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.

٩ - وأضاف قائلا إن الاستراتيجية المقترحة تمثل نهجا عمليا للحدّ من تجزؤ قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال البناء على مواطن القوة لدى الوحدات التي تقدم الخدمات في هذا المجال على نطاق الأمانة العامة وتعزيز مواطن القوة تلك مع مراعاة ما تمتاز به الأمم المتحدة من طابع لامركزي وهياكل تنظيمية معقدة. وفي الوقت نفسه، فإن توزيع المسؤولية عن تنفيذ هذه التكنولوجيا في كثير من المشاريع، المبعثرة جغرافيا، ومراكز التكنولوجيا الإقليمية يتطلب ترتيبات فعالة في مجالات الحوكمة والإدارة والمساءلة. ويقتضي الأمر، على وجه الخصوص، وجود قيادة مركزية قوية لوضع وإنفاذ سياسات ومعايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسية، مع التزام كبار المديرين بتطبيق الاستراتيجية بشكل كامل.

١٠ - وتابع قائلا إن الاستراتيجية تقدم مجموعة من الأهداف الخاصة بمستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة رفيعة المستوى لتغيير طريقة تقديم هذه التكنولوجيا على مدى السنوات الخمس المقبلة، ورغم ذلك فإنه ينبغي إجراء تحليل أكثر تفصيلا، بما في ذلك التحديد الواضح للأنشطة التي سيضطلع بها على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية؛ وتقديم مقترحات بإنشاء مراكز تكنولوجية على الصعيدين المؤسسي والإقليمي؛ ومعلومات عن الهيكل الجغرافي النهائي المتوخى لتقديم خدمات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وخطة لتنفيذ الاستراتيجية؛ وتفاصيل بالمكاسب النوعية والكمية المتوقعة.

١١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في تقريرها، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/69/517)، وأن تطلب إليه أن يقدم لها في دورتها السبعين مقترحا منقّحا للاستراتيجية لكي تنظر فيه.

١٢ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة أيدت دائما الإصلاحات الإدارية الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية والمصداقية والمساءلة في الأمم المتحدة. ورأت ضرورة دعم جميع الإصلاحات، بما فيها إصلاحات مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمل المنظمة في السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة ألا تكون مجرد مستهلك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل ينبغي لها أن تكفل، من خلال الاستراتيجية المنقحة، استخدام هذه التكنولوجيا في دعم ولايتها ومساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات بأقصى قدر من الكفاءة، وسهولة الاستعمال، وبشكل مأمون وموثوق وفعال من حيث التكلفة.

١٣ - وأعربت عن قلق المجموعة إزاء تجزؤ بيئة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فبالرغم من كثرة المبادرات، لا يزال لدى مختلف المكاتب والإدارات وحدات مستقلة معنية بهذه التكنولوجيا، وهو ما أوجد مجموعة متوارثة تراكمت على مر العقود من بيئات تتسم باللامركزية وانعدام التوحيد وتشتت الجهود، وهو ما أدى إلى انتشار نظم مزدوجة وغير متجانسة عفا عليها الزمن، وإلى ضعف القدرة على تبادل المعلومات ومعالجتها، وقصور في تلبية احتياجات المستعملين، وانعدام للشفافية فيما يتعلق بالنفقات وملاك الموظفين. كما أن التجزؤ يؤدي أيضا إلى ارتفاع تكاليف العمليات ويحول دون أن تحقق المنظمة وفورات الحجم.

١٤ - وأشارت إلى ما ذكره مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651)، من أن الاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٢ لا تركز بشكل كاف على نظام أوموجا؛ وأمن المعلومات؛ وأنشطة حفظ السلام، التي تمثل ٧٥ في المائة من النفقات المتصلة بهذه التكنولوجيا.

١٥ - كما أشارت إلى ما أدلى المجلس أيضا من ملاحظات تتعلق بعدم وجود إطار فعال للحوكمة والمساءلة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وعدم الوضوح فيما يتعلق بالسبل التي تكون فيها التغييرات المتوخاة ضرورية لاحتياجات عمل الأمم المتحدة وأهدافها الرئيسية؛ وعدم وجود تعريف وفهم واضحين لدور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات؛ وعدم كفاية عدد الموظفين في المكتب من ذوي المهارات اللازمة لقيادة عملية التحول في أسلوب عمل المنظمة؛ وعدم كفاية النظر في الطابع المستقل لكيانات الأمانة العامة؛ وعدم معرفة الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظمة وتتطلب رقابة مركزية قوية والأنشطة التي تتطلب حرية تشغيلية. وطلبت توضيحا للكيفية التي عولجت بها هذه الملاحظات في الاستراتيجية المقترحة الحالية.

١٦ - ورأت أن بعض الأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مترابط ومتشابك، وأنه ينبغي توخي المواءمة والترشيد في تنفيذها لكفالة اتساقها وتفاعلها. وينبغي أن يكفل الأمين العام مواءمة المقترحات المقبلة، بما في ذلك نموذج تقديم الخدمات

على الصعيد العالمي، مع الأنشطة الجارية في إطار الاستراتيجية المنقحة وغيرها من المبادرات بغية تفادي الهدر والازدواجية.

١٧ - وقالت إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة تفصيلية للسمات الرئيسية للاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات ذات الصلة، التي ستنفذ على مدى خمس سنوات، وإنها ستسعى للحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بمواءمة الاستراتيجية مع نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وإصلاح إدارة الموارد البشرية. كما ستدقق في البرامج التدريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكفالة إتاحة القدرات الداخلية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة التي صدر بها تكليف.

١٨ - وأضافت قائلة إن الاستراتيجية المنقحة، رغم أنها تقوم على التشاور فيما بين جميع وحدات الأمانة العامة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تتطلب مزيدا من التشاور والتعاون مع المكاتب الموجودة خارج المقر ومكاتب حفظ السلام وغيرها من المكاتب الميدانية. وطلبت مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالمدى الذي استشيرت في حدوده أي من الجهات المعنية في الميدان، من قبيل الوكالات، والصناديق، والبرامج.

١٩ - ورأت أن توزيع المسؤولية عن تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المراكز المبعثرة جغرافيا يمكن أن يشكل تحديات، وأن هناك حاجة إلى ترتيبات مُحكمة في مجال الحوكمة والإدارة والمساءلة، وإلى قيادة قوية، ومعايير وإجراءات شاملة، واتصال وتنسيق فعالين للتخفيف من المخاطر وتنفيذ الاستراتيجية المقترحة بنجاح.

٢٠ - وقالت إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشة تفصيلية لكفالة اضطلاع رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات بالمسؤولية عن التوجه العام لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها بما يتماشى مع ولايتها.

٢١ - وأردفت قائلة إن تحليل نسبة فائدة الاستراتيجية إلى تكلفتها سيتطور مع التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، ومع ذلك فإنه سيكون أداة مهمة في تقييم وتحديد جدوى المشاريع وينبغي إدراجه منذ البداية. كما ينبغي أن تعرض المعلومات المتعلقة بتكاليف المبادرة وفوائدها المتوقعة على الدول الأعضاء في الوقت المناسب وأن تستخدم الوفورات لدعم الأنشطة المتصلة بالتنمية.

٢٢ - واختتمت قائلة إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للمبادرات الرامية إلى تحسين أمن المعلومات وتدعم التدابير المؤقتة العاجلة التي اقترحها الأمين العام. وتتوقع الاطلاع على آخر ما استجد من معلومات بشأن تنفيذ التوصيات. وتلاحظ أن المرحلة الأولى من خطة العمل ذات النقاط العشر من أجل تعزيز أمن المعلومات قد أنجزت في عام ٢٠١٣، وأن العمل جارٍ على تنفيذها، وتتطلع إلى تلقي معلومات مستجدة عن تنفيذ خطة العمل في الدورة السبعين للجمعية العامة، بما في ذلك تفاصيل عن النفقات ذات الصلة.

٢٣ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للعضوية: ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بجهود رئيس هيئة شؤون تكنولوجيا المعلومات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبذولة لتدارك أوجه القصور المبينة في تقرير

مجلس مراجعي الحسابات عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651)، وبالنهج المنقَّح المقترح لأمن الهياكل الأساسية والمعلومات والنظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة خلال السنوات الخمس المقبلة وما بعدها.

٢٤ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/69/517) يمثل أساسا قويا لتحديث منظومة الأمم المتحدة ومعالجة تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات بالاقتران مع سائر المبادرات الجارية والمتعلقة بالتحول في أسلوب عمل المنظمة وإدارة التغيير، بما في ذلك تنفيذ نظام أوموجا وتعميمه. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بما ورد في التقرير من اعتراف بضرورة إحداث تحول جذري في نهج هذه البيئة وهيكلها. ورأت أن تنفيذ استراتيجية قوية مع مواءمة بيئة تكنولوجيا المعلومات لتحسين أمن المعلومات وتبادل البيانات وتحقيق القيمة لقاء المال، من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب نوعية وكمية على حد سواء، حيث إن المخاطر التي تهدد أمن المعلومات لا تنفك تتزايد، ونظرا للتجزؤ الكبير في الهياكل الأساسية وانعدام الرقابة للنظام الحالي، يجب أن تضع الأمم المتحدة خدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مبسطة وموثوقة وتتسم بالكفاءة حتى يتسنى لها الاضطلاع بولاياتها بفعالية وشفافية.

٢٥ - ورأت ضرورة وجود قيادة مركزية قوية لإرساء سياسات ومعايير خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنفاذها بشكل صارم؛ إذ إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية عمل رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، المكلف بالمسؤولية عن التوجه العام لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها.

٢٦ - واختتمت قائلة إنه من الضروري الإشارة بشكل دقيق وشامل إلى الموارد اللازمة لتنفيذ المقترحات من أجل اتخاذ قرار بشأن النهج المنقح الذي سيؤخذ في الاعتبار في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٧ - السيدة شفايتزر (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن الوفدين يرحبان برغبة الأمين العام في الحد من تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تحتوي على نحو ٢ ٠٠٠ تطبيق، و٧٠ وحدة، وأكثر من ١٣٠ مكتبا للمساعدة، و٤٤ مركزا للبيانات، وإن هذا التجزؤ مكلف ويؤدي إلى خفض فعالية الأمم المتحدة وهشاشة أمن المعلومات. وينبغي للأمين العام، لدى مواءمة هذه البيئة، أن يعزز القيادة المركزية في هذه التكنولوجيا، التي ينبغي دعمها بهيكل للحوكمة يكون أكثر فعالية وشفافية واتساقا.

٢٨ - وطالبت باسم الوفدين بتوضيحات بشأن المدى الذي ستطبق فيه الاستراتيجية على حفظ السلام. لأن هذا التطبيق سيكون أساسيا لمصداقية الاستراتيجية ونجاحها، حيث إن إدارة الدعم الميداني تتلقى ٧٥ في المائة من إجمالي الميزانية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي للأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل، تفاصيل أكثر عن الترتيبات المقترحة لكي تدرج في تلك الاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ السلام.

٢٩ - ورحبت باسم سويسرا وليختنشتاين بالخطوات التي اتخذها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنسيق أنشطته مع نظام أوموجا. ورأت ضرورة أن يعمل الاثنان معا وأن يدعم كل منهما الآخر.

٣٠ - وقالت إنه لا يمكن تحديث الأمم المتحدة دون ترشيد أدواتها الحاسوبية، فينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز الفعالية والابتكار في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. واختتمت قائلة إن الاستراتيجية المنقحة تشكل أساسا عمليا لكفالة أن تلبي التكنولوجيا احتياجات المنظمة وموظفيها ومشاريع التحول في أسلوب عملها، لذا يجب وضع خطة تنفيذ سليمة ومفصلة لكفالة نجاح الاستراتيجية.

٣١ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر شامل يجب تطبيقه على الأعمال اليومية في الأمم المتحدة؛ إذ يمكنها، إذا ما أديرت وطبقت بشكل سليم، أن تحسن الكفاءة وتخفض تكاليف العمليات وتعجل بالمبادرات الإنمائية. واستطرد قائلا إن وفد بلاده يشعر بالقلق لأن الأمم المتحدة لم تستغل بالكامل إمكانات هذه التكنولوجيا نظرا لأن التجزؤ، والازدواجية، وعدم الكفاءة، والتقادم، والتفكك، قد زاد خلال فترة طويلة وأدى إلى ارتفاع تكلفة العمليات، وأن المكاتب والإدارات والوحدات تعمل بمعزل عن بعضها؛ ولم تكن المنظمة سوى مجرد مستهلك للتكنولوجيا بدلا من استخدامها لدعم عمليات اتخاذ القرارات.

٣٢ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لمبادرات الأمين العام المنبثقة عن توصيات وملاحظات مجلس مراجعي الحسابات الرامية إلى تحويل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وقالت إن الاستراتيجية الجديدة ستربط بين المكاتب، ولا سيما كيانات حفظ السلام واللجان الإقليمية، وتؤدي إلى تحقيق الكفاءة وخفض تكاليف العمليات. وينبغي أن تكون جميع مبادرات الإصلاح متسقة مع الاستراتيجية لكفالة تحقيق الفوائد المتوقعة، وأن تستخدم الوفورات المحققة لدعم الأنشطة المتصلة بالتنمية.

٣٣ - ورأى ألا يتوقف تطبيق الاستراتيجية عند المنظمة فقط، وأن يحسَّن أيضا الدعم المقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرار في جميع مراكز العمل والمكاتب الميدانية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمبادرات الرامية إلى تحسين ذلك الدعم في تسهيلات المؤتمرات، بطرائق منها إقامة أكشاك تكنولوجيا المعلومات التي تقدم المعدات إلى الدول الأعضاء التي ينبغي أن تكون عملياتها لاتخاذ القرار متصلة بالعالم الرقمي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، ولاحظ أن من الأمور الأساسية أيضا إضفاء تحسينات على أمن الفضاء الإلكتروني والتداول بالفيديو وغير ذلك من الخدمات الإلكترونية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن يلزم مزيد من التشاور والتعاون بشأن الاستراتيجية المنقحة، ولا سيما مع الهيئات الموجودة خارج المقر، من قبيل مكاتب حفظ السلام، التي تمثل ٧٥ في المائة من نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار إلى ضرورة توافر حوكمة وقيادة ومساءلة قوية، من خلال كيانات منها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيادة رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، للتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن التعقيدات المرتبطة بالتحول وتنفيذ الاستراتيجية. وفي سياق مبدأ ”توحيد الأداء“، قال إن إدراج جميع الجهات المعنية في الاستراتيجية من قبيل كيانات منظومة الأمم المتحدة في الميدان سيؤدي إلى وفورات للدول الأعضاء والمنظمة.

٣٥ - السيدة ريازي (رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات): رأت ضرورة معالجة تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات أمم متحدة آمنة، وضرورة التنسيق لكفالة أن يحصل نظام أوموجا على الدعم اللازم. وقالت إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتبع نهجا عمليا، إذ سيعمل مع جميع هيئات الأمانة العامة. وتشمل الاستراتيجية مكاتب حفظ السلام، التي أجريت معها مناقشات مستفيضة. ونبهت في الختام إلى

ضرورة إشراك الجميع من أجل التوصل إلى استراتيجية متماسكة.

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/69/535 و A/69/609)

٣٦ - السيدة وونغ (شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٤ (A/69/535)، فقالت إن التقرير يتضمن الاحتياجات من الميزانية الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس في دورته لعام ٢٠١٤. وتُقدَّر الاحتياجات الإضافية الناجمة عن تلك القرارات والمقرَّرات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٣٠٠ ٥٦ دولار، يمكن استيعاب ٤٠٠ ٥ دولار منه في إطار الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأضافت قائلة إن الاحتياجات المتبقية بمبلغ ٩٠٠ ٥٠ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستُحمَّل على صندوق الطوارئ.

٣٧ - وتابعت قائلة إن الاحتياجات البالغة قيمتها ٥٠٠ ٠٨٩ ١٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتشمل مبلغ ٥٠٠ ٨٩ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ومبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٣ دولار في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سينظر فيها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٨ - وفي الختام أشارت إلى أن توصيات الأمين العام ترد في الفقرتين ٣٠ و ٣١ من التقرير.

٣٩ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/69/609)، فقال إن الأمين العام وضع في تقريره (A/69/535) تقديرا للاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ٣٠٠ ٥٦ دولار، سيتم استيعاب ٤٠٠ ٥ دولار منها ضمن الموارد المعتمدة في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى عدم اعتراض اللجنة الاستشارية على هذا الاستيعاب. وأما المبلغ المتبقي وهو ٩٠٠ ٥٠ دولار، المتصل بالباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، فسيُحمَّل على صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٠ - وتابع قائلا إن هذه الاحتياجات الإضافية تتصل بتنفيذ قرار المجلس ١٢/٢٠١٤، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس. وقد بيّن الأمين العام أن إعداد التقرير سيشكل عبء عمل إضافيا على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يتمثل في إصدار وثيقة واحدة تتألف من ٥٠٠ ٨ كلمة باللغات الست. غير أن اللجنة الاستشارية ذكرت أن الأمين العام أبلغ مؤخرا عن التكلفة المقدرة لإصدار وثيقة بالحجم نفسه بجميع اللغات بمبلغ ١٠٠ ٣٥ دولار. وبالتالي لا ترى اللجنة الاستشارية أي سبب يبرّر عدم التمكّن من إصدار الوثيقة الإضافية الناجمة عن القرارات التي اتخذها المجلس بالتكلفة نفسها. ويضاف إلى ذلك أن المبلغ لا يمثل سوى ٠,٠٤ في المائة من رصيد المخصصات غير الملتزم به لعام ٢٠١٤ في إطار الباب ٢ من الميزانية. وأوصى باسم اللجنة الاستشارية بأن تستوعب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الاحتياجات الإضافية بمبلغ يصل إلى ١٠٠ ٣٥ دولار.

٤١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية بمبلغ ١٣ مليون دولار المتصلة بدعم الأمانة العامة لنظام المنسقين المقيمين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أكد بالنيابة عن اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة لم تنظر بعد في ترتيب تقاسم التكاليف التي توصلت إليه كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن هذا النظام والمساهمات ذات الصلة المقدمة من الأمم المتحدة، ولذا ينبغي تقديم هذه الاحتياجات بالاقتران مع الترتيب المقترح لكي تنظر الجمعية العامة فيهما وتعتمدهما.

٤٢ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تؤيد توفير موارد إضافية بمبلغ ٣٠٠ ٥٦ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورأت أن تنعكس الاحتياجات البالغة ١٣ مليون دولار المتعلقة بدعم الأمانة العامة لنظام المنسقين المقيمين بشكل كامل في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٣ - وقالت إنه ينبغي توفير الموارد اللازمة لتمويل قرارات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الولايات الناشئة عن قرارات المجلس ومقرراته.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.